



تقرير نشاط مصالح العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان

نوفمبر 2018 - نوفمبر 2019



الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات
الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان العميد
محمد الفاضل محفوظ

MICROSOFT



الفهرس

1. تقرير نشاط الإدارة العامة للعلاقة مع لهيئات الدستورية المستقلة.....
4
2. تقرير نشاط الإدارة العامة للعلاقة مع المجتمع المدني.....
11
3. تقرير نشاط الإدارة العامة لحقوق الانسان.....
18
4. تقرير نشاط اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في
مجال حقوق
الانسان.....29
5. تقرير نشاط المصالح في مجال التشريع.....
38
6. تقرير نشاط المصالح في مجال منصة الخطاب
البديل.....42
7. أنشطة الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية
والمجتمع المدني وحقوق الانسانالعميد محمد الفاضل
محفوظ.....46

-8

ألبوم صور لفريق عمل مصالح علاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان.....

84

تقرير نشاط

الإدارة العامة

للعلاقة مع الهيئات

الدستورية المستقلة

تقرير نشاط الإدارة العامة للعلاقة مع الهيئات الدستورية المستقلة

1 . القوانين الأساسية:

تحظى الهيئات الدستورية المستقلة ضمن البناء الدستوري التونسي بموقع هام، إذ تمثل إحدى مميزات دستور 27 جانفي 2014، في ترتيبه للسلط ضمن إعادة توزيع أفقي داخل السلطة التنفيذية عبر إسناد إدارة مهام معينة إلى هياكل مستقلة بما يكفل ويعزز استقلالية هذه الهيئات. ومن هذا المنطلق، عملنا منذ اضطلاعنا بمهامنا على رأس مصالح العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان برئاسة الحكومة على مزيد دعم

هذه المكانة الدستورية للهيئات بإعتبار أهمية دورها في دعم الإنتقال الديمقراطي من جهة
وضمن المنظومة السياسية والمنظومة الوطنية لحقوق الإنسان من جهة ثانية.

وفي هذا الصدد وفي إطار إرساء مبادئ الديمقراطية وتكريس حقوق الانسان واحتراما
لمبادئ الدستور، فقد عملت مصالحنا على استكمال سنّ النصوص القانونية اللازمة من
أجل متابعة تطبيق دستور 2014 وتجسيده.

فقد تمت المصادقة على القوانين الأساسية المتعلقة ب:

- القانون الأساسي عدد 47 لسنة 2018 مؤرخ في 7 أوت 2018 والمتعلق بالأحكام

المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلة

- القانون الأساسي عدد 59 لسنة 2017 مؤرخ في 24 أوت 2017 والمتعلق بإحداث

هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

- القانون الأساسي عدد 51 لسنة 2018 مؤرخ في 29 أكتوبر 2018 والمتعلق بإحداث

هيئة حقوق الإنسان

- القانون الأساسي عدد 60 لسنة 2019 مؤرخ في 9 جويلية 2019 والمتعلق بإحداث

هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة

وعملنا على استكمال سن آخر قانون أساسي متعلق بإنشاء هيئة دستورية لنكون قد أتمنا

تنفيذ أحكام الباب السادس من الدستور وهو القانون الأساسي المتعلق بهيئة الاتصال

السمعي والبصري، حيث تمّ الاستماع الى كل الأطراف المعنية من مهنيين وقطاع إعلام

ونقابات من أجل تجاوز الصعوبات المتعلقة بمشروع القانون المودع من قبل الحكومة

وتقريب وجهات النظر مع أصحاب المبادرة التشريعية لإيجاد حل وفاقي وتدارك الاشكال

الذي يثيره مشروع القانون الحالي وفي هذا الصدد وقع الاتفاق على مشروع قانون جديد

وقع عرضه على مختلف الوزارات والهيئات العمومية المستقلة المعنية لإبداء الرأي وهو

اليوم مودع أمام مصالح التشريع برئاسة الحكومة وينتظر عرضه على المجلس الوزاري

لكي يعتمد ويودع لدى مجلس نواب الشعب وبالتالي يسحب المشروع الحكومي السابق.

كذلك حرصنا على ضمان تجديد ثلث أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وانتخاب رئيس جديد للهيئة.

II . استكمال النصوص التطبيقية

من جهة ثانية وسعياً لمزيد دعم الديمقراطية في بلادنا وإيماناً منا بأهمية دور الهيئات الدستورية المستقلة بصفة خاصة والهيئات العمومية المستقلة بصفة أشمل، فقد سعينا الى مزيد دعمها ودعم دورها لتتمكن من أن تقوم بمهامها على أكمل وجه وذلك بالتنسيق التام معها ومع مراعاة استقلاليتها ومحاولة إيجاد إطار للعمل المشترك فيم بينها من ذلك التسريع في استكمال النصوص التطبيقية لعل أبرزها الأوامر المنظمة لسير عمل الهيئات وهيكلتها ودعم مواردها البشرية والمالية. من ذلك صدور الأوامر الحكومية التالية:

- الامر حكومي عدد 653 لسنة 2019 مؤرخ في 29 جويلية 2019 يتعلق بضبط تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وطرق سيرها.
- الامر الحكوميعدد 733 لسنة 2019 مؤرخ في 15 أوت 2019 يتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بأعوان الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري.

كذلك ومنذ أوائل شهر جانفي 2019 احدثنا صلب مصالح العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان **بالإدارة العامة للهيئات الدستورية لجنة تقنية** تعمل على دعم آليات التنسيق وتثبيت ركائزه بين كل الهيئات العمومية المستقلة وتتكون هذه اللجنة من ممثلين عن كل الهيئات المستقلة وتعقد جلساتها برئاسة دورية بين أعضائها وجعلت من استكمال استصدار النصوص الترتيبية من أولويات عملها.

كذلك سعينا الى المساهمة في التسريع بتركيز المحكمة الدستورية بالرغم من أنها لا تدخل ضمن مشمولات مصالحنا وذلك بالسعي الى تقريب وجهات النظر و على تعزيز الثقة بين

الأطراف المتداخلة عبر التشاور والشراكة ودعم استقلالية مختلف الهيئات من أجل استكمال البناء الدستوري.

III . عقد شراكات وبرامج دعم مع منظمات دولية من أجل مزيد التنسيق بين الهيئات العمومية والمجتمع المدني:

في هذا الإطار وقع إمضاء مشروع تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) بتاريخ 31 أوت 2019 يقدر بما يناهز أربعة مليون دولار وذلك من أجل لدعم آليات التنسيق بين الهيئات العمومية وبين هذه الأخيرة ومكونات المجتمع المدني المدرجة في إطار تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة (تحقيق الأهداف 5 و 16) في الفترة الممتدة من 2019 الى 2021.

كذلك وقع إمضاء مشروع تعاون مع منظمة أوكسفام العالمية (فرعي تونس والكندا) بتاريخ 11 أكتوبر 2019 بالتعاون مع سفارة الكندا بتونس يقدر بثلاث مليون ألف دولار كندي ويهدف هذا البرنامج الى دعم دور مكونات المجتمع المدني ودعم دور المرأة بها في تحقيق أهداف التنمية ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

وقد تمّ في هذا الصدد توقيع بروتوكول شراكة للغرض مع سفارة الكندا بتونس والذي يندرج بدوره في إطار الاتفاق الإطار الممضى بين وزارة الشؤون الخارجية التونسية



وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية بتاريخ 17 جوان 2019.

توقيع بروتوكول الشراكة مع سعادة سفير الكندا بتونس السيد Patrice Cousineau

لقاء مع السيدة
Michelle Bachelet
المفوضة السامية لحقوق
الإنسان، مكتب الوزير،
جوان 2019





لقاء مع السيدة Michelle Bachelet المفوضة السامية لحقوق الانسان ومكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان بتونس، مكتب الوزير، جوان 2019



جلسة مناقشة القانون الأساسي لهيئة التنمية المستدامة، البرلمان، جوان 2019



جلسة مناقشة رأي لجنة البندقية في مشروع القانون الأساسي لهيئة التنمية المستدامة، مقر اللجنة، البندقية، إيطاليا، جوان 2019.

جلسة عمل مع
رئيس الهيئة العليا
المستقلة للاتصال
السمعي البصري
وممثل مصالح
الشؤون القانونية
برئاسة الحكومة
في إطار تبني
المشروع التوافقي
الجديد للقانون



الأساسي لهيئة الاتصال السمعي البصري، مكتب السيد الوزير، جويلية 2019.

تقرير نشاط

الإدارة العامة للعلاقة

معالمجتمع عالم دبي

تقرير نشاط الإدارة العامة للعلاقة مع المجتمع المدني

أ- الأعمال المنجزة للفترة 2018-2019

تعلق نشاط الإدارة العامة للعلاقة مع المجتمع المدني للفترة المتراوحة من نوفمبر

2018 إلى نوفمبر 2019 بصفة أساسية بالمسائل التالية:

❖ دراسة ملفات التصريح بتأسيس الأحزاب السياسية الجديدة:

- أسندت الإدارة العامة للعلاقة مع المجتمع المدني خلال الفترة المذكورة الموافقة على تأسيس 14 حزبا حيث سجلت هذه الفترة تصاعدا ملحوظا على مستوى تأسيس الأحزاب تزامنا مع الاستحقاق الانتخابي لسنة 2019.

- وبذلك فقد بلغ عدد الأحزاب التي تأسست بداية من صدور الأمر الحكومي عدد 307 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 المتعلق بتفويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان 30 حزبا ليصل العدد الجملي للأحزاب السياسية المكونة قانونا الى حدّ التاريخ إلى 221 حزبا.

❖ متابعة تطبيق المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية:

- في إطار متابعة تطبيق المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية، واصلت الإدارة العامة للعلاقة مع المجتمع المدني القيام بإجراءات مختلفة في علاقة بالأطراف والجهات المعنية:

1 - الأحزاب السياسية:

• إصدار بلاغين (نوفمبر 2018 وأفريل 2019) لتذكير الأحزاب بضرورة تسوية وضعيتها والإيفاء بالالتزامات المحمولة عليها قانونا والمتمثلة في تقديم تقاريرها المالية الى الجهات الإدارية المعنية (الفصلين 26 و 27 تطبيق المرسوم عدد 87 لسنة 2011) قبل الالتجاء الى اتخاذ الإجراءات العقابية التي يقتضيها المرسوم المشار إليه. مع الإشارة وأنه تم خلال سنة 2018 توجيه تنابيه فردية على معنى الفقرة الأولى من الفصل 28 من ذات المرسوم إلى الأحزاب المؤسسة قبل سنة 2016 والتي لم تقدم أي تقرير منذ تأسيسها. وبذلك فقد تم التنبيه على 177 حزبا من جملة 213 حزبا مكونة قانونا في ذلك التاريخ. وبذلك بلغت جملة عدد الأحزاب التي قدمت تقاريرها المالية، ولو

بصفة جزئية، إلى حدّ التاريخ 34 حزبا من بين 213 حزبا مكونا قانونا قبل سنة 2016.

- توجيه مراسلات للأحزاب التي قدمت تقارير مالية منقوصة على مستوى الشكل أو المضمون للإسراع بتسوية ملفاتها الإدارية.
 - عقد جلسة عمل بمصالح المكلف العام بنزاعات الدولة بتاريخ 21 ماي 2019 تم الاتفاق خلالها على الشروع في القيام بالإجراءات القضائية لتعليق نشاط الأحزاب المخالفة ثم حلها عند استنفاد طرق الطعن في قرارات التعليق وفقا لمقتضيات الفصل 28 (فقرة 2) من المرسوم عدد 87 لسنة 2011 وذلك عن طريق ارسال ملفات الأحزاب المعنية حسب أقساط (إحالة ما بين 10 و 15 ملفا بصفة شهرية). وتمت على هذا الأساس إحالة القسط الأول من هذه الملفات بتاريخ 18 جوان 2019.
- 2- محكمة المحاسبات:

عملا بأحكام الفصل 27 من نفس المرسوم الذي ينصّ على أن "يقدم كلّ حزب تقريرا سنويا يشمل وصفا مفصلا لمصادر تمويله ونفقاته إلى دائرة المحاسبات"، تمت مراسلة المحكمة بتاريخ 31 جانفي 2019 لطلب مدّنا بقائمة الأحزاب التي أرسلت تقاريرها السنوية منذ صدور المرسوم. وفي جوابها، أفادت المحكمة أنّ 28 حزبا فقط تولت على الأقل تقديم تقرير واحد (أو التصريح بعدم القيام بأي نفقات).

❖ تطوير التشريع فيما يتعلق بالمجتمع المدني:

تتمثل أهم أسباب مراجعة التشريع في مادة المجتمع المدني إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ملاءمة التشريع المتعلق بالأحزاب السياسية والجمعيات مع الأحكام الدستورية الجديدة وخاصة منها مقتضيات الفصلين 35 و 65 من الدستور وذلك من خلال تنظيمها بمقتضى قانون أساسي، ووضع الأحكام الضرورية لتكريس التزامها بالدستور والقانون وبالشفافية المالية ونبذ العنف.
- تلافي النقائص التي أفرزها تطبيق المرسومين عدد 87 و 88 لسنة 2011 المؤرخين في 24 سبتمبر 2011 والمتعلقين بتنظيم الأحزاب السياسية والجمعيات مع المحافظة على الروح التحررية التي كرسها النصين.

1 - مشروع قانون أساسي لتنظيم الأحزاب السياسية:

- في إطار مواصلة إعداد مشروع قانون جديد لتنظيم الأحزاب السياسية وتمويلها، تمّ اتباع الإجراءات التالية:
- بعد ادخال جميع التعديلات المستوجبة على ضوء الملاحظات والتوصيات المقدمة من الهياكل العمومية المعنية واللجنة الأوروبية للديمقراطية عن طريق القانون (المعروفة باسم لجنة البندقية) فقد تمت إحالة مشروع القانون المذكور على مصالح القانون والتشريع برئاسة الحكومة خلال شهري ديسمبر 2018 وأفريل 2019 تمهيدا لعرضه على مصادقة مجلس الوزراء.
 - تمت إحالة مشروع القانون في صيغته النهائية بتاريخ 14 نوفمبر 2019 الى السيد رئيس الحكومة بهدف عرضه على مجلس الوزراء ثم على مجلس نواب الشعب للمصادقة.
- في إطار الاعداد لإحداث المنصة الالكترونية للتصرف في ملف الأحزاب السياسية، تم تكوين لجننتين في الغرض (لجنة قيادة ولجنة فنية) لاعداد كراس شروط لاختيار مكتب دراسات يتولى إنجاز الأعمال المطلوبة كما تتولى اللجننتين الاشراف على انجاز المشروع. وعقدت لجنة القيادة أولى اجتماعاتها بتاريخ 12 فيفري 10 جويلية 2019.

2 تطوير الإطار القانوني المنظم للجمعيات:

- في إطار مواصلة إعداد مشروع قانون جديد ينظم الجمعيات، تمّ اتباع الإجراءات التالية:
- أمام تمسك الجمعيات بموقفها الراض لمراجعة المرسوم 88 لسنة 2011، ارتأت الوزارة مواصلة الحوار مع مكونات المجتمع المدني لإدخال الإصلاحات الضرورية على الإطار المنظم للجمعيات بحضور منظمة DemocracyInternational المختصة في المساعدة الفنية في مجال الديمقراطية والحوكمة وبمشاركة الخبراء المذكورين على أن يقع العمل خلال هذه المرحلة على تشريك المجتمع المدني بالجهات. وتم في هذا الصدد تنظيم خمسة استشارات جديدة بكل من طبرقة وسوسة قفصة و صفاقس خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2018 واختتم هذا المسار التشاركي باستشارة تم عقدها

بتونس العاصمة بتاريخ 12 جانفي 2019 ونشر مسودة مشروع القانون على موقع بوابة المشاركة العمومية لرئاسة الحكومة.

- في خاتمة اللقاءات المذكورة مع المجتمع المدني استقر الرأي على اعداد مشاريع نصوص قانونية تتخذ شكل قوانين أساسية تتعلق بإحداث منصة الإلكترونية للتصرف في ملفات الجمعيات، إحداث نظام قانوني خاص بانتصاب المنظمات الدولية غير الحكومية بتونس، إحداث أصناف جديدة من مكونات المجتمع المدني وأساسا مؤسسات النفع العام (les fondations) والتمويل العمومي للجمعيات.
- استوفت الإدارة اعداد مشروع القانون الأساسي المتعلق بإحداث منصة الإلكترونية للتصرف في ملفات الجمعيات بالتنسيق مع الخبراء المتعاقدين المشار إليهم وتمت إحالة المشروع على مصالح مستشار القانون والتشريع برئاسة الحكومة بتاريخ 15 أفريل 2019 لإبداء الرأي تمهيدا لعرضه على مجلس الوزراء. كما قامت بإعداد مشاريع أولية لبقية القوانين المذكورة.

➤ من جهة أخرى وبهدف تفادي الآثار التي خلفها التأخير في اصدار الأمر الحكومي عدد 742 بتاريخ 20 أوت 2018 المتعلق بالتمديد استثنائيا في آجال تطبيق الفصل 25 مكرر من الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط اسناد التمويل العمومي للجمعيات الى غاية 31 ديسمبر 2019، حيث لم تتمكن الوزارات التي ترجع لها الجمعيات المعنية بالاستثناء من صرف المنح السنوية التي تتمتع بها هذه الأخيرة تحت عنوان التمويل العمومي. بالإضافة الى أن هذه الجمعيات لم تتمكن الى حدّ التاريخ من تطهير وضعيتها المالية والاجتماعية، فقد قامت الإدارة العامة للعلاقة مع المجتمع المدني بإحداث لجنة تتكون الهياكل العمومية المعنية لدرس هذا الموضوع في متسع من الوقت وعقدت للجنة خمسة جلسات عمل خلال سنة 2019 اقترحت على إثرها التمديد في الاستثناء المنصوص عليه بالأمر عدد 5183 لسنة 2013 مع مراجعة قائمة الجمعيات المعنية وحصرها في الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي والاتحاد الوطني للمرأة التونسية والكشافة التونسية والاتحاد الوطني للمكفوفين وذلك لمدة سنة واحدة وأخيرة.

II- الأنشطة المبرمجة لسنة 2020

❖ بخصوص تطوير التشريع في مجال العلاقة مع المجتمع المدني:

- استكمال اعداد مشاريع النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بتنظيم الجمعيات والتمثلة في:
 - ✓ قانون أساسي يتعلق بإحداث نظام قانوني خاص بانتصاب المنظمات الدولية غير الحكومية بتونس.
 - ✓ قانون أساسي يتعلق بإحداث أصناف جديدة من مكونات المجتمع المدني وأساسا مؤسسات النفع العام.
 - ✓ قانون أساسي يتعلق بالتمويل العمومي للجمعيات.
 - ✓ أمر حكومي يتعلق بكيفية استخدام المنصة الالكترونية للتصرف في ملف الجمعيات.
 - استكمال اعداد مشاريع النصوص الترتيبية والاجراءات التطبيقية المتعلقة بتنظيم الأحزاب السياسية والتمثلة في:
 - ✓ أمر حكومي يتعلق بكيفية استخدام المنصة الالكترونية للتصرف في ملف الأحزاب السياسية.
 - ✓ أمر حكومي يتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية.
 - ✓ اعداد كراس الشروط المتعلقة بطلب العروض المزمع نشره لاختيار مكتب دراسات يتولى إنجاز الأعمال المتعلقة بإحداث المنصة الالكترونية.
 - بناء النواة الأولى لمجلة قانونية جامعة "مجلة المجتمع المدني" تدرج ضمنها النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم الجمعيات ومن بينها القوانين الجديدة المزمع ارساءها في هذا المجال.
- ❖ بخصوص المتابعة والتنسيق في مجال المجتمع المدني:**
- مواصلة إجراءات تعليق نشاط الأحزاب السياسية المخالفة للفصلين 26 و 27 من المرسوم عدد 87 لسنة 2011 ثم المرور الى حلها في صورة تماديها في المخالفة وذلك بالتنسيق مع مصالح المكلف العام بنزعات الدولة.
 - تنظيم دورات تكوينية بالتنسيق مع مركز الدراسات والإعلام والدراسات والتوثيق حول الجمعيات (إفادة) لفائدة الإطارات المكلفة بمسك القوائم المالية للأحزاب السياسية لمعالجة الإشكاليات المطروحة على مستوى اعداد وارسال التقارير المالية.

- متابعة جانب من نشاط الجمعيات وفقا لأحكام المرسوم عدد 88 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 باعتبار ان مشمولات هذا الملف موزعة بين الوزارة والكتابة العامة للحكومة. والمقترح في هذا المجال، تجسيما لمبدأ التحوار المتواصل بين الحكومة والمجتمع المدني من جهة وتشريك هذا الأخير في ضبط الخيارات والبرامج الحكومية من جهة أخرى عن طريق:
 - تنظيم لقاءات دورية مع الجمعيات بمقر الادارة أو عن طريق تنظيم ندوات إقليمية بهدف طرح الإشكاليات والصعوبات التي تعترضها الجمعيات في نشاطها والحلول المقترحة لمعالجتها.
 - مواصلة التمشي التشاركي المعتمد في اعداد وضبط الخيارات والبرامج ومشاريع القوانين الحكومية من خلال دعوة مختلف مكونات المجتمع المدني للمشاركة في الاستشارات الوطنية والإقليمية والجهوية لإبداء رأيها مع الالتزام بالأخذ بمقترحاتها التي تساهم في تحسين المشاريع المقدمة.

مصالح العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان

4 décembre 2018

مراد محجوبي، المدير العام للعلاقة مع المجتمع المدني بمصالح العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان لدى رئاسة الحكومة، متحدّثا عن سلسلة الاستشارات الجهوية الجاري تنظيمها لفائدة مكونات المجتمع المدني حول تطوير الإطار القانوني المنظم للجمعيات.

برنامج "في تونس"
القناة الوطنية الأولى
الثلاثاء 4 ديسمبر 2018



**تقرير نشاط
الإدارة العامة
لحقوق الإنسان**

تقرير نشاط الإدارة العامة لحقوق الإنسان

تستند الإدارة العامة لحقوق الإنسان في تمثلها لمهامها إلى مقتضيات الفصل 26 من الأمر الحكومي عدد 662 لسنة 2016 المؤرخ في 30 ماي 2016 والمتعلق بتنظيم وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان الذي تم إلغاؤه وإحالة المصالح التي كانت ترجع لها إلى رئاسة الحكومة وذلك بمقتضى الأمر الحكومي عدد 741 لسنة 2018 المؤرخ في 16 أوت 2018 والمتعلق بإحاق هياكل برئاسة الحكومة، وهي تتمثل فيما يلي:

- إعداد مشاريع القوانين والنصوص الترتيبية المتعلقة بحقوق الإنسان وإبداء الرأي فيما يعرض عليها من مشاريع نصوص قانونية في المسائل ذات العلاقة.
- التنسيق بين الوزارات لوضع التشريعات وخطط العمل والاستراتيجيات والسياسات لتطوير منظومة حقوق الإنسان.
- التنسيق مع مختلف المتدخلين في مجال حماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر ثقافتها من خلال إعداد وتنفيذ برامج للتثقيف والتكوين والتأطير في مجال حقوق الإنسان.
- بلورة وإرساء منظومة وطنية متكاملة ومتناسقة لحقوق الإنسان.
- القيام بالدراسات والبحوث المتعلقة بحقوق الإنسان في تونس وسبل تطويرها وملاءمتها مع الدستور وتحليل البيانات والإحصائيات ذات الصلة.
- المتابعة والتقييم لوضعية حقوق الإنسان من خلال دعم وإرساء آليات لقياس مدى احترام وإعمال حقوق الإنسان.

- دراسة المعاهدات الدولية والإقليمية الثنائية ومتعددة الأطراف ذات الصلة بحقوق الإنسان واقتراح المصادقة عليها والعمل على ملاءمة التشريع الوطني لمقتضياتها.

وهي مهام وأنشطة تقوم بها الإدارة العامة لحقوق الإنسان في إطار إدارة البحوث والتشريع والتخطيط في مجال حقوق الإنسان، وإدارة المتابعة والتقييم في مجال حقوق الإنسان.

لذلك تنوعت الأنشطة داخل الإدارة العامة لحقوق الإنسان حسب عدة محاور كما يلي:

- محور التشريع وإبداء الرأي في النصوص القانونية.
- محور التكوين وتدعيم القدرات.
- محور شكاوى وعرائض المواطنين.
- محور التعاون الدولي والعلاقات الخارجية.
- محور المبادرات والمساهمات المختلفة.

1/ الأنشطة المتعلقة بالتشريع وإبداء الرأي في النصوص القانونية:

*تموضع خطة لملاءمة النصوص القانونية ذات العلاقة بحقوق الإنسان مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وقد تم تبعا لذلك إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بإحداث لجنة وطنية لملاءمة هذه النصوص وضبط مشمولاتها وتركيباتها وطرق سير عملها تم عرضه على مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة، وأجريت بشأنه جميع الاستشارات الضرورية وإعادة النظر في مشروع الأمر الحكومي في ضوء الملاحظات المثارة بشأنه ثم إدراجها بجدول ملاحظات لتيسير عمل مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة قبل برمجته لمجلس وزراء وهو الآن في مرحلة انتظار إمضائه وإصداره ونشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

* تم إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لمناهضة التمييز العنصري وضبط مشمولاتها وتنظيمها وطرق تسييرها وإجراءات عملها وتركيباتها . وهو مشروع

أمر تطبيقي لأحكام الفصل 11 من القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أكتوبر 2018 والمتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقد تم إعداد هذا الأمر الحكومي حسب المنهجية المعتادة في صياغة النصوص القانونية مع ترجمته وإعداد شرح أسبابه بعد الاطلاع على البحوث والدراسات المقارنة في شأنه وعلى تجارب البلدان الأخرى، ثم إحالة مشروع الأمر الحكومي إلى مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة لعرضه على الاستشارات الضرورية من محكمة إدارية ووزارات وهاياكل معنية. وهو الآن في طور استكمال الملاحظات وإعادة النظر قبل إحالته من جديد على مصالح مستشار القانون والتشريع في صيغته النهائية ومن ثمة برمجته لمجلس وزراء وإمضائه قصد إصداره ونشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

*** دراسة المعاهدات الدولية والإقليمية الثنائية ومتعددة الأطراف ذات الصلة بحقوق الإنسان واقتراح المصادقة عليها، وتبعاً لحث اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان المنعقدة في دورتها العادية (45) بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في فيفري 2019، الدول الأعضاء على المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان وكذلك على النظام الأساسي لمحكمة حقوق الإنسان العربية، قمنا بدراسة المقترح وعرض المصادقة على الوثيقتين على وزارة الشؤون الخارجية مع إعداد شرح الأسباب ومشروع قانونين أساسيين في الغرض.**

***دراسة وإبداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة بحقوق الإنسان والتي ترد علينا من مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة طبقاً لمشمولات الإدارة العامة لحقوق الإنسان منها:**

- مشروع قانون أساسي يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- مشروع قانون أساسي يتعلق بتنظيم الاستخبارات والاستعلامات.
- مشروع أمر يتعلق بالمصادقة على النظام الداخلي النموذجي للمجالس الجهوية.
- مشروع قانون أساسي يتعلق بالخدمة الوطنية.

2/ التكوين وتدعيم القدرات:

* تم في إطار خطة الملاءمة ربط الشراكات مع المنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان بإعداد اتفاق إطاري للتعاون مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، وفي هذا الإطار تم تنظيم دورات تدريب لتدعيم قدرات أعضاء اللجنة الوطنية لملاءمة النصوص القانونية ذات العلاقة بحقوق الإنسان لأحكام الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها منذ جوان 2019 إلى غاية شهر ديسمبر 2019 منظمة بالشراكة مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان بمعدل يوم تدريب شهريا مع خبراء وأساتذة جامعيين.

* تم عقد جلسات لتحديد مجالات التعاون وتنفيذها مع المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات IDEA قصد تطوير البحث ودعم القدرات والتكوين لفائدة أعضاء لجنة الملاءمة وإطارات الإدارة العامة لحقوق الإنسان. وسيتم في بداية شهر ديسمبر عقد جلسة نقاش بين خبراء حقوق الإنسان وأعضاء اللجنة في خصوص أحكام الفصل 49 من الدستور.

* تم في إطار تنفيذ مشروع دعم حقوق الإنسان ودولة القانون في تونس (PADHED) تنظيم ورشات تكوين لفائدة أعضاء اللجنة الوطنية لملاءمة التشريعات ذات العلاقة بحقوق الإنسان مع الدستور والاتفاقيات الدولية بالتعاون بين الإدارة العامة لحقوق الإنسان ومركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات "إفادة" والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD).

3/ دراسة شكاوى وعرائض المواطنين:

يتم تلقي شكاوى وعرائض المواطنين والمواطنات التي تتعلق بانتهاك حقوقهم. وهي شكاوى في مجملها تتعلق بطلب تعويضات في إطار قانون العدالة الانتقالية، أو طلب تعويضات عن أضرار ناتجة عن التعذيب داخل السجون، أو حول الشغب والتعرض للعنف، أو طلب الحصول على مسكن اجتماعي، أو طلب رفع التحجير على السفر، أو طلب الحصول على جواز سفر، وطلب التدخل لإيقاف حكم بالإعدام في دولة أجنبية. (ملحق عدد 1).

4/ التعاون الدولي والعلاقات الخارجية:

أ- التعاون الدولي:

* تم إعداد مشروع مذكرة تفاهم مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان (IDDH) لإرساء إطار داعم للتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك والمساعدة على تعزيز قدرات القائمين على حقوق الإنسان والرفع من كفاءتهم في المجال. وقد تم وضع برنامجا أوليا لخطة تنفيذية لاتفاقية الشراكة التي ينتظر إمضاؤها.

* تم إعداد مشروع مذكرة تفاهم مع مركز الحوكمة في قطاع الأمن بجنيف (DCAF) تهدف إلى وضع إطار للشراكة والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك لغرض تعزيز الممارسات الجيدة لحسن دعم مسار الإصلاح السياسي والمؤسساتي وحماية حقوق الإنسان.

* يتم التفاوض مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان للمساعدة على إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان ودعم اللجنة الوطنية لملاءمة النصوص القانونية ذات العلاقة بحقوق الإنسان مع الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

* المساهمة في تنظيم أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في العهد الرقمي الذي انعقد بالشراكة مع منظمة «Accessnow» خلال الفترة الممتدة فيما بين 11 إلى 14 جوان 2019 بتونس العاصمة وهي تظاهرة عالمية هامة بلغ عدد الحضور فيها أكثر من ألفي مشارك من أكثر من 130 دولة.

* اهتمت الإدارة العامة لحقوق الإنسان بالعلاقة مع منظمات أو أطراف دولية مختصة في حقوق الإنسان نذكر من بينها:

المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي توجه للحكومة التونسية سلسلة من الاستبيانات المتعلقة بمواضيع مختلفة تهتم بحقوق الإنسان، حيث تم خلال سنة 2019 الإجابة على:

- استبيان المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين والمبادرات المتعلقة بسياسات وممارسات الهجرة الحساسة للنوع الاجتماعي.

- إحالة ملف شبهة اختفاء قسري ببلادنا يهم مواطنا جزائريا وهو في طور البحث.
 - إبداء الرأي في مشروع خطة عمل المرحلة الرابعة للبرنامج العالمي للتربية في مجال حقوق الإنسان.
 - الاستعداد لتطوير العلاقة بين حقوق الإنسان والأعمال التجارية بالتعاون مع المفوضية السامية وشريك الهياكل العمومية المتدخلة وكذلك القطاع الخاص.
 - الاستعداد لتطوير التشريع والمبادرات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في المجال الرقمي. وقد تم عقد جلسات عمل في الغرض مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتونس.
 - تم إنجاز الدورة الأولى لبرنامج "أنا بديت" لإسناد جوائز لأحسن المبادرات الشبابية في مجال حقوق الإنسان التي انتهت بتكريم المتفوقين من قبل رئيس الحكومة ومنحهم جوائز مالية وتسفيرهم إلى سويسرا للتعرف على أجهزة حقوق الإنسان.
- ب- العلاقات الخارجية:**
- * يتم تمثيل الإدارة العامة لحقوق الإنسان لدى هياكل قطاعية أخرى لها علاقة بحقوق الإنسان أو فرق عمل على غرار:
 - الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والمشاركة في جميع أنشطتها.
 - لجنة قيادة واللجان الفنية لتنفيذ الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 1325 بوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن.
 - المجلس العلمي لمرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات حول حماية حقوق الطفل.
 - فريق عمل لإعداد الإطار القانوني لآلية المجالس المحلية للأمن منذ جويلية 2019 بوزارة الداخلية.
 - اللجنة الوطنية للتصدي لظاهرة الاستغلال الاقتصادي للفتيات العاملات كمعينات منزلية بوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن.

- لجنة التصرف في صندوق الكرامة وردّ الاعتبار لضحايا الاستبداد،

- لجنة إسناد الجائزة الوطنية لحقوق الطفل،

- اللجنة الوطنية لتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان.

* وعلى المستوى الدولي الإقليمي شاركت الإدارة العامة لحقوق الإنسان في أعمال:

- اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان (19-21 فيفري 2019)

- الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي: وقد تم في هذا الإطار:

- حضور اجتماع شهر أبريل 2019 حول موضوع: "دور حقوق الإنسان في تعزيز الحوكمة الرشيدة" بمدينة جده.

- المشاركة في اجتماعات الهيئة بمدينة طشقند خلال شهر أكتوبر 2019.

- تنشيط عضوية تونس في تحالف الحرية داخل الفضاء الرقمي FOC

5/ مبادرات ومساهمات مختلفة:

* إعداد مشروع مدونة السلوك السياسي:

ويندرج هذا المشروع في إطار تفعيل مبادرة السيد رئيس الحكومة في الغرض وبالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان، ويهدف هذا المشروع إلى صياغة وثيقة جامعة تذكر الطبقة السياسية بالقيم والمبادئ والالتزامات الأساسية لأخلاق الحياة العامة وتؤكد على مقتضيات تطوير الخطاب السياسي وترسيخ قيم الاعتدال والحوار والتنافس النزيه بين مختلف الفاعلين السياسيين، سواء إبان المناسبات الانتخابية أو خارجها.

وقد كان مسار إعداد هذه المدونة تشاركية، عقدت خلاله سلسلة من الاجتماعات واللقاءات التشاورية مع ممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية وقوى المجتمع المدني الوطني والمؤسسات الإعلامية والباحثين والخبراء في المجال.

* دراسة التقارير:

* دراسة التقرير السنوي لمراقبة المصاريف العمومية لسنة 2017.

*النظر في التقرير والتوصيات الصادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المتعلقة باللجنة الدائمة لحقوق الإنسان الدورة العادية (45).

* تم النظر في التقارير والبيانات الصادرة عن بعض الجهات المختصة في حقوق الإنسان لتقديم وضعيات حقوقية مع توصيات ومقترحات بشأنها تحال علينا لتلخيصها وإبراز التوصيات والمقترحات حتى يتم اتخاذ الإجراءات الضرورية بشأنها من قبل الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان منها:

- دراسة تقرير الاتحاد الأوروبي حول حقوق الإنسان والديمقراطية لسنة 2018.

- تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية لسنة 2018 بشأن القيود التعسفية على حرية التنقل التي تفرضها السلطات التونسية على الأشخاص.

- التقرير السنوي لمنظمة HumanRights Watch فيفري 2019 تمت فيه الإجابة عن مسألة الهوية الجندرية والتوجه الجنسي بتونس.

- بيان منظمة HumanRights Watch حول جهود الدولة التونسية لإعادة الأطفال وأمهاتهم المحتجزين بليبيا وسوريا والعراق وقد تم بشأنه إعداد مذكرة إلى السيد رئيس الحكومة واقتراح تكوين لجنة متخصصة لحل الإشكال.

- تقرير سنوي لمركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان مارس 2019.

- تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع حقوق الإنسان ورد في أبريل 2019.

- تصريح منظمة العفو الدولية حول تونس الصادر في جوان 2019 حول المتظاهرين السلميين الذين يحاكمون غيابيا.

* إعداد أو تقديم مداخلات حول الواقع القانوني لمسائل متنوعة متعلقة بحقوق الإنسان في تونس:

- في إطار افتتاح المؤتمر الوطني الأول للتحالف التّونسي للكرامة وردّ الاعتبار: تحت شعار " احتراماً للضّحايا وضماناً لعدم التّكرار"،
- المشاركة في افتتاح الندوة المغاربية الثانية: "دور الهيئات الحقوقية والمجتمع المدني في توطيد علاقات الشعوب المغاربية"،
- حضور اجتماع ثلاثي مع ممثلي الاتحاد الأوروبي وبعض مكونات المجتمع المدني في إطار اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان، دولة القانون والديمقراطية،
- تمثيل السيد الوزير بمناسبة الجلسة العامّة الانتخابية جمعية سفراء السلامة المرورية،
- تدخل بمناسبة الندوة الدولية حول توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والموت في صفوف المهاجرين،
- المشاركة في الندوة الوطنية الأولى حول الحقوق المدنية لحاملي الإعاقة في ظل دستور الجمهورية الثانية بمدخلة حول الحقوق المدنية والسياسية لأصحاب الاحتياجات الخصوصية: آليات التمكين،
- المشاركة في تظاهرة إطلاق "دليل الصحفيين حول التغطية الإعلامية للهجرة القائمة على القانون الدولي والبيانات الواقعية،
- المساهمة في لقاء ثنائي مع المعهد الباكستاني للسياسات العامة للتعريف بمهام مصالح العلاقة مع الهيئات الدّستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان،

- حضور لقاء ثنائي مع ممثلي وزارة الخارجية الأمريكية حول مسائل تتعلق بوضع حقوق الإنسان في تونس وسبل التعاون الثنائي المشترك.



جويلية 2019 اجتماعات مشاورية بمشاركة المعهد العربي لحقوق الإنسان،

معممثليا لأحزاب السياسية حول التوجهات والمحاور الكبرى لمشروع عميثاق قواعد السلوك السياسي الذي عارئيس الحكومة لى إرسائه

جلسة عمل



EDITORIAL
Sous le sceau de la concertation

Par Abdelkrim DERMECH

LE code de conduite politique visant à mettre fin à la violence verbale, voire physique, qui caractérise le paysage politique national dont l'élaboration a été annoncée il y a moins d'un mois par le chef du gouvernement, Youssef Chahed, prendra forme et sera signé dans les semaines à venir à l'issue de l'organisation de concertations aussi élargies que possible avec les partis politiques, les organisations de la société civile spécialisées et l'ensemble des forces nationales.

Hier, le chef du gouvernement a chargé deux éminentes personnalités du paysage politique et civil national, Fadhel Mahfoudh, ministre chargé des Relations avec les instances constitutionnelles, ancien bâtonnier et ancien membre du quartet du Dialogue national, et Abdelbasset Ben Hassen, président de l'Institut arabe des droits de l'Homme et figure de proue du combat national pour le triomphe des libertés individuelles et publiques, d'entamer les concertations sur la base d'une approche participative, sans exclusion ni marginalisation.

Et l'appel lancé pour associer toutes les parties concernées à l'élaboration de ce code de conduite tant attendu, dans le but de mettre fin à la tension et aux tiraillements dominant la scène politique, est de nature à responsabiliser ces mêmes parties et à leur faire comprendre qu'elles ont l'obligation de s'impliquer dans la conception et la promotion d'un discours alternatif.

Un nouveau discours qui se fonde essentiellement sur la rupture avec la violence, l'extrémisme et l'incitation à la division et à la haine.

Un discours qui respecte les règles de la compétition et de l'émulation saines basées sur les dispositions de la Constitution et de la suprématie de la loi.

Et si le prochain code de conduite politique a la chance d'introduire une nouvelle donne au sein du paysage politique national dans le sens de la rupture définitive avec la violence et l'extrémisme, c'est bien parce qu'il constituera, sur la base du processus participatif de son élaboration, la synthèse ou la genèse de la jeune expérience démocratique tunisienne où le dialogue et la concertation sont les atouts fondamentaux de toute entreprise d'avenir.



خصصت للنظر في تقدم مسار إعداد مشرو عمدة السلوك السياسي ومختلف الملاحظات والمقترحات المستخلصة من سلسلة اجتماعات اللقاءات التشاورية التي تم عقدها للعرض مع ممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية وقوى المجتمع المدنيال وطنيو الدوليو المؤسسات الإعلامية والباحثينو الخبراء في المجال،
وتم التأكيد خلال هذا اللقاء على أهمية مواصلة هذا المسار الاستشاري لإعداد هذه المدونة واستكمالها.
وسيتواصل هذا المسار التشاركي تحت إشراف الإدارة العامة لحقوق الإنسان بمصالح رئاسة الحكومة والمعهد العربي لحقوق الإنسان.

تقرير نشاط

اللجنة الوطنية

للتنسيق وإعداد

وتقديم التقارير

ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الانسان

تقرير نشاط اللجنة الوطنية

للتسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الانسان

تم إحداث اللجنة الوطنية للتسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1593 لسنة 2015 المؤرخ في 30 أكتوبر 2015 الذي تم تنقيحه بمقتضى الامر الحكومي عدد 663 لسنة 2016 المؤرخ في 30 ماي 2016. وهي لجنة وطنية دائمة محدثة لدى رئاسة الحكومة يترأسها الوزير المكلف بحقوق الانسان أو من ينوبه.

وتتمثل أهم مشمولاتها في:

✓ التسيق بين جميع الأطراف المتدخلة واعداد التقارير الحكومية المتعلقة بحقوق الانسان وصياغتها وتقديمها

✓ متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات واللجان والمنظمات الأممية والإقليمية في مجال حقوق الانسان ورفع مقترحات إلى الحكومة لبلورة سياساتها في مجال حقوق الانسان.

وتمّ احداث كتابة قارة للجنة ويكلف بها العضو المقرر وتتولى عملية التنسيق وتسهيل عمل اللجنة وتوفير المتطلبات التي تساعد في انجاز مهامها. وخلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2018 إلى نوفمبر 2019، تولت اللجنة انجاز العديد من الأنشطة فيما يلي أهمها:

I - ما تم إنجازة:

1. فيما يتعلق بإعداد وصياغة التقارير الوطنية:

❖ إعداد التقرير المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

طلبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان من البلاد التونسية تقديم تقريرها الدوري السادس المتعلق بتنفيذ أحكام العهد، طبقاً لقائمة المسائل التي وجهتها لها بتاريخ 27 أبريل 2018 وعددها 31 وذلك وفقاً لصيغة الإجراءات المبسطة.

وشرعت اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان منذ نوفمبر 2018 في إعداد التقرير المذكور وفقاً لقائمة المسائل الموجهة لتونس وللملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان لسنة 2008، وذلك بعد الحصول على بعض مساهمات الوزارات المعنية.

عقد أعضاء اللجنة الوطنية اجتماعات دورية بمقر مصالح العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وذلك بتاريخ 21 و 29 نوفمبر و 6 و 13 و 20 ديسمبر 2018 و 10 و 17 جانفي 2019 للتقدم في دراسة المسائل المطروحة واهم عناصر الإجابة وكيفية الصياغة، بالإضافة لتحديد المعطيات الواجب توفيرها من قبل الهيئات المستقلة المعنية أساساً بالتقرير والتنسيق معها لتوفير المعطيات المطلوبة لإعداد التقرير.

كما عقدت اللجنة الوطنية اجتماع مع ممثلي الهيئات العمومية المستقلة، بتاريخ 10 جانفي 2019 بمقر مصالح العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، وذلك للتعريف باللجنة وبمهامها وبأهم التقارير التي أعدتها وناقشتها، والدعوة للمساهمة في تقرير تونس للحقوق المدنية والسياسية وذلك بعرض قائمة المسائل المطروحة من قبل لجنة حقوق الإنسان وتحديد المعطيات التي لا بد لكل هيئة من توفيرها.

ومتابعة لمسار اعداد التقرير المذكور، تم انجاز ما يلي:

- تنظيم لقاء إعلامي تشاوري مع مختلف الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان مكتب تونس والوكالة الفرنسية للتنمية، لعرض اهم المسائل المطروحة على تونس من قبل لجنة حقوق الانسان وتلقي مقترحات المشاركين في الغرض وذلك بتاريخ 27 فيفري بمدينة الحمامات 2019، وواصلت اللجنة صياغة التقرير لليوم الثاني بتاريخ 28 فيفري 2019.
- تنظيم استشارة جهوية مع منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان مكتب تونس والوكالة الفرنسية للتنمية حول تقرير تونس للحقوق المدنية والسياسية وذلك يوم 15 مارس 2019 بمدينة القيروان.
- تنظيم استشارة وطنية مع مكونات المجتمع المدني بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان مكتب تونس والوكالة الفرنسية للتنمية حول التقرير المذكور، وذلك بتاريخ 29 مارس 2019 بتونس.
- تنظيم ورشة عمل بحضور رؤساء وممثلي الهيئات العمومية المستقلة بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان مكتب تونس حول دفع التنسيق وإيجاد إطار ملائم للتعاون المستمر بين اللجنة الوطنية وهذه الهيئات لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الانسان وذلك بتاريخ غرة أبريل 2019 بتونس.

ونظّم فريق العمل المكلف بصياغة التقرير والمنبثق عن اللجنة الوطنية للتنسيق ورشات مغلقة للصياغة وكان ذلك يومي 28 فيفري وغرة مارس بمدينة الحمامات ويومي 10 و11 أبريل 2019 بتونس

وأودعت البلاد التونسية تقريرها الدوري السادس للحقوق المدنية والسياسية، بتاريخ 29
أفريل 2019.

❖ التحضير للتقرير نصف المرحلي المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل:

في إطار التحضير لإعداد تقرير تونس النصف مرحلي في إطار آية الاستعراض الدوري الشامل (2017-2019)، تم تنظيم جلسة عمل مع أعضاء لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بمجلس نواب الشعب بتاريخ 07 مارس 2019، وذلك رئيس اللجنة ووفد من أعضائها للنظر في تقدم أشغال اللجنة الوطنية ومسار جميع مراحل إعداد تقرير الدولة التونسية في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل بما ينسجم مع ما جاء بقرار مجلس حقوق الإنسان عدد 29/35 بتاريخ 23 جوان 2017، والمتعلق بإسهام البرلمانات في هذا الاستحقاق.

2. فيما يتعلق بمتابعة التوصيات:

في إطار العمل على تدعيم محور متابعة التوصيات، تم تنظيم ورشة عمل بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وذلك يوم 14 مارس 2019 بتونس. تمحورت الورشة حول النظر في وضع خطة متكاملة لتنفيذ التوصيات في مجال حقوق الإنسان. وتم خلال الورشة استعراض قاعدة البيانات التي أعدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتي هي بصدد الترجمة للعربية والفرنسية قصد وضعها على ذمة البلدان الأعضاء لتسهيل العمل على متابعة التوصيات.

ولقد تم تعميم استبيان أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتحديد احتياجات اللجنة وانتظارها من خلال تطوير قاعدة البيانات المذكورة لتكون آلية تساعد في القيام بالمتابعة المستمرة لمدى تنفيذ التوصيات الواردة من قبل هيئات حقوق الإنسان بالتعاون مع جميع الجهات المعنية.

3. فيما يتعلق بالمقررين الخاصين والخبراء المستقلين:

✓ تم خلال سنة 2019 استقبال المقررة الأممية الخاصة المعنية بالحق في التعليم: في الفترة الممتدة من 7 أبريل إلى 12 أبريل 2019 حيث تولت الكتابة القارة للجنة التنسيق لوضع برنامج متكامل لزيارة المقررة الخاصة كما تام استقبالها من قبل السيد رئيس اللجنة وواكبت المقررة الخاصة ورشة عمل تقوم بها اللجنة في إطار اعداد التقرير الوطني الخاص بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ومثلت الزيارة فرصة للاطلاع على مدى تنفيذ البلاد التونسية لتوصيات زيارة المقرر المعني بالتعليم المنجزة سنة 2012، ومن مدى توفيرها لنظام تعليمي جيد قائم على المعايير الأساسية الأربعة لقياس مدى فاعلية النظام التعليمي ومدى التمتع بهذا الحق وهي إمكانية الوصول والمقبولية والتكيف مع الحاجيات وتكييف الوسائل. بالإضافة للمساواة وعدم التمييز وضمان تكافؤ فرص الوصول للتعليم.

✓ المشاركة في استقبال السيدة ميشال باشليه Michelle Bachelet مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والوفد المرافق لها من قبل السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان يوم الأربعاء 12 جوان 2019.

كما تساهم اللجنة الوطنية، عبر أعضائها الممثلين لمختلف الوزارات، في التقارير المواضيعية للمقررين الخاصين وفرق العمل والتي ترد علينا لطلاب معطيات حول عدة مسائل.

وتتولى اللجنة الوطنية التنسيق من أجل الإجابة على الشكاوى الفردية les communications individuelles التي يتم ارسال مذكرات بشأنها من قبل مقرر او عدة مقررين خاصين حول مسائل تتعلق بحقوق الانسان بالتعاون مع الوزارات المعنية عبر ممثلهم صلب اللجنة.

4. فيما يتعلق بتدعيم القدرات ودفع الشراكة:

كانت سنة 2019 انطلاقة متجددة للتعاون مع منظمة المادة 19 حول قرار مجلس حقوق الانسان 18/16 المتعلق بمكافحة التعصب والصور النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف بسبب الدين أو المعتقد.

حيث تم تنظيم ورشة تكوين لفائدة أعضاء اللجنة يوم 31 جانفي 2019 حول هذا القرار والآليات ذات العلاقة واهميته وعلاقاته مع حرية التعبير وغيرها من الحقوق المكفولة. كما تمثل اللجنة الوطنية احدى العناصر المشاركة في مشروع اعداد خطة عمل وطنية لإنفاذ القرار 18/16 وتمت في الغرض المساهمة في ورشة العمل التي التأمت يوم 29 مارس 2019 للنظر في المشروع الاولي لخطة العمل والذي جاء في مبادرة من المجتمع المدني.

5. اعداد موقع واب خاص باللجنة الوطنية:

في إطار تنفيذ مهامها، قامت الكتابة القارة للجنة بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان بإعداد موقع واب خاص باللجنة حيث تم اختيار وكالة مختصة للقيام بتصميم الموقع وتأتيته بالمعطيات المطلوبة ليكون منصة ومصدر للمعطيات حول التعهدات الدولية والإقليمية للدولة التونسية في مجال حقوق الانسان ومتابعة تقديم التقارير والاطلاع عليها عبر ربطها بمصادر المعطيات المتوفرة هذا فضلا على كل ما يتعلق بمتابعة التوصيات والاجراءات الخاصة والاطلاع على المستجدات في المجال.

وقد تم الى حدود منتصف نوفمبر 2019 اتمام التصميم الفني للموقع وهيكله التنظيمي وانطلقا عملية التزويد بالمعطيات المطلوبة في انتظار ان يتم استكمال اجراءات وضعه على شبكة الانترنت. hébergement.

II - أهم الأنشطة والمشاريع المبرمجة لسنة 2020:

1. في مجال اعداد التقارير:

✓ التقرير المتعلق بتنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية بالتعاون مع مكتب منظمة اليونسكو بتونس

✓ التقرير الجامع للتقاريرين الدوريين السابع والثامن حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، سيتم الانطلاق في إعداده وفق صيغة الإجراءات المبسطة مع عرضه على المجتمع المدني في إطار استشارتين وطنية وجهوية وسيتم ذلك بالتعاون مع مكتب تونس لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

✓ التقرير الجامع للتقارير الدورية العشرين والحادي والعشرين والثاني والعشرين والثالث والعشرين والرابع والعشرين والخامس والعشرين حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: تم طلب اعتماد صيغة الإجراءات المبسطة ونحن في انتظار رد اللجنة الأممية المعنية.

✓ التقرير نصف المرحلي في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل: سيتم إعداده بالتعاون مع لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بمجلس نواب الشعب مع عرضه على المجتمع المدني في إطار استشاري. وسيعتمد اعداد التقرير على دعم فني ولوجستي من قبل المفوضية السامية لحقوق الانسان.

✓ تقرير تونس الثاني الذي سيقدم أمام اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مع اعتماد استشارات في الغرض.

✓ اعداد التقرير حول متابعة تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي 25/13 حول "المرأة والأمن والسلم" بالتعاون مع مكتب تونس لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

هذا بالإضافة لمواكبة كل ما يستجد في الغرض من حيث التفاعل مع لجان المعاهدات.

2. في مجال تقديم ومناقشة التقارير:

تم إلى غاية منتصف شهر نوفمبر 2019 تلقي مراسلتين لتحديد تواريخ تقديم ومناقشة التقريرين التاليين:

- التقرير الدوري السادس المتعلق بالعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية وذلك في إطار الدورة 128 للجنة المعنية بحقوق الانسان خلال الفترة الممتدة من 02 و 27 مارس 2020 بجنيف. وسيتم موافاتنا بالتاريخ المحدد لذلك في الابان.

- التقرير المتعلق باتفاقية حقوق الطفل (الجامع للتقارير الدورية الرابع والخامس والسادس) وذلك في إطار الدورة 85 للجنة المعنية بحقوق الطفل خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 29 ماي 2020 بجنيف. وسيتم موافاتنا بالتاريخ المحدد لذلك في الابان.

واستعدادا لمناقشة التقريرين المشار اليهما أعلاه سيتم:

✓ تنظيم ورشات واجتماعات لصياغة الإجابة على الأسئلة الواردة على اللجنة من قبل لجنة حقوق الطفل بدعم من مكتب منظمة اليونسكو بتونس والتحضير لعرض التقرير ولحصة النقاش.

✓ تنظيم اجتماعات تحضيرية لمناقشة التقرير السادس حول العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بدعم من مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان.

3. فيما يتعلق بمتابعة التوصيات:

- سيتم وضع قاعدة البيانات التي طورتها المفوضية السامية لحقوق الانسان على ذمة الكتابة القارة للجنة وتكوين الأطارات العاملة بها في مجال استغلالها والتصرف فيها لتكون لوحة قيادة في مجال التنسيق والدفع المستمر لمتابعة التوصيات في مجال حقوق الانسان.

- الانطلاق في وضع خطة عمل وطنية في مجال متابعة التوصيات بالشراكة مع جميع الجهات المتدخلة.

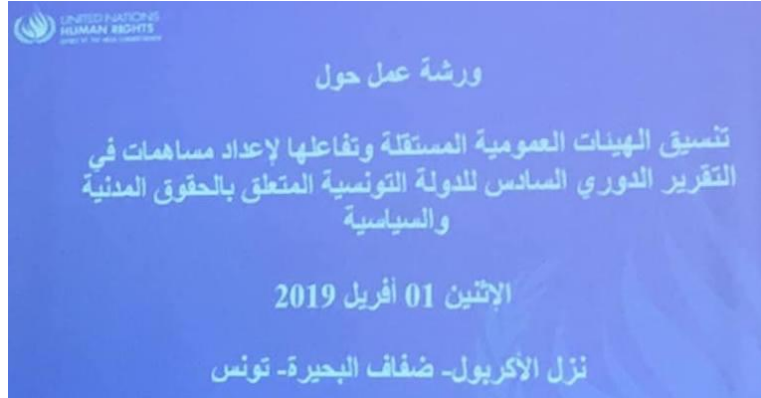
4. مواصلة أنشطة اللجنة فيما يتعلق بتدعيم القدرات والشراكات مع مختلف الهياكل والمنظمات الناشطة في مجال حقوق الانسان.

5. تفعيل ومتابعة موقع واب اللجنة وتضمينه لكل المستجدات في مجال عمل اللجنة او حالة حقوق الانسان في تونس.

نظمت اللجنة
الوطنية للتنسيق
وإعداد التقارير
ومتابعة التوصيات
في مجال حقوق
الإنسان بالتعاون مع
مكتب المفوضية
السامية لحقوق
الإنسان بتونس يوم



الاثنين 1 أفريل 2019 ورشة عمل
حول تنسيق الهيئات العمومية
المستقلة وتفاعلها لإعداد مساهمات
في التقرير الدوري السادس للدولة
التونسية المتعلق بالحقوق المدنية
والسياسية.



تقرير نشاط المصالح

في مجال التشريع

تقرير نشاط المصالح في مجال التشريع

1. مشروع القانون الأساسي لتنظيم مهنة المهندس

- تمت مواصلة إعداد مشروع القانون الأساسي لتنظيم مهنة المهندس وذلك بعقد الاجتماعات الأخيرة للجنة الفنية التي قامت بصياغة مشروع القانون الأساسي والمكونة من ممثلي وزارة الدفاع الوطني ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزارة الصناعة ووزارة الفلاحة والموارد البيئية والصيد البحري ووزارة تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي وعمادة المهندسين التونسيين.

- في غرة مارس 2019، تم إرسال مشروع القانون الأساسي إلى السيد مستشار القانون والتشريع للحكومة لإجراء الاستشارات اللازمة في شأنه. وقد وردت ملاحظات الوزارات في الغرض بداية من موفى شهر مارس 2019 إلى غاية شهر أوت 2019. وعلاوة على ذلك تم القيام باستشارة للعموم خلال شهر جويلية 2019 والتي أفضت إلى تلقي تعليق وحيد تمت الإجابة عنه وموافاة مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة به.
- تم إعداد جدول الملاحظات ثم تم عقد ثلاثة اجتماعات مع ممثلي عمادة المهندسين التونسيين لدرس ملاحظات الوزارات مع إدخال تعديلات على المشروع الأصلي.
- قبل عرض المشروع المعدل على مجلس الوزراء، تم إرساله بتاريخ 6 نوفمبر 2019 إلى السيد مستشار القانون والتشريع للحكومة مع شرح الأسباب وجدول الملاحظات قصد موافاتها بملاحظاته أو تعيين من يمثل مصالحه لعقد اجتماع في الغرض. ولم ترد الإجابة إلى غاية 18 نوفمبر 2019.

2. إعداد مشروع القانون المتعلق بمعالجة وضعيات التداين المفرط للأشخاص الطبيعيين:

تم اعداد مشروع القانون المعروض من طرف لجنة فنية تحت إشراف رئاسة الحكومة (مصالح العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان) انطلقت أعمالها وعقدت العديد من الاجتماعات بداية من شهر جانفي 2019، وتتكون من ممثلي مختلف الوزارات والهيكل العمومية المعنية وهي: وزارة العدل، وزارة المالية، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، وزارة الشؤون الاجتماعية، البنك المركزي التونسي والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية.

وقد شملت أهم مراحل المشروع إنجاز الأعمال التالية:

- مراسلة السيد رئيس الحكومة في 28 ديسمبر 2018 حول تقديم المبادرة لإعداد المشروع مصحوبة بمذكرة تفصيلية في الغرض.

- اعداد دراسة حول ملامح مشروع القانون على ضوء التجارب المقارنة.

- عقد اجتماع تمهيدي مع ممثلي البنك المركزي التونسي والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية حول المشروع.
- تنظيم ورشة عمل بتاريخ 14 مارس 2019، تضمنت خصوصا تقديم التجارب المقارنة في معالجة التداين المفرط للأفراد وكذلك تقديم عام للوضع الاقتصادية الحالية ونتائج آخر بحث قام به المعهد الوطني للاستهلاك حول التداين الأسري في تونس.
- ارسال المشروع الى مستشار القانون والتشريع للحكومة لإجراء مختلف الاستشارات حوله وكذلك عرضه على استشارة العموم.
- اعداد جدول مقارنة في الملاحظات الواردة وردود الوزارة.
- إحالة المشروع للسيد رئيس الحكومة في 19 نوفمبر 2019 لعرضه على مجلس الوزراء.

إعداد مشروع
القانون المتعلق
بمعالجة وضعيات
التداين المفرط
للأشخاص
الطبيعيين



3. إعداد مشروع القانون الأساسي للاتصال السمعي والبصري

وقدم عرضه على مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة ومن المنتظر عرضه قريبا على المجلس الوزاري.

4. إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بإحداث نظام قانوني خاص بانتصاب المنظمات الدولية غير الحكومية بتونس.

5. إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بإحداث أصناف جديدة من مكونات المجتمع المدني وأساسا مؤسسات النفع العام.
6. إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بالتمويل العمومي للجمعيات وقد تم في هذا الصدد عقد لقاءات تشاورية مع رئاسة الحكومة
7. إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بكيفية استخدام المنصة الالكترونية للتصرف في ملف الجمعيات.
8. إعداد مشاريع النصوص الترتيبية والاجراءات التطبيقية المتعلقة بتنظيم الأحزاب السياسية والمتمثلة في:
- أمر حكومي يتعلق بكيفية استخدام المنصة الالكترونية للتصرف في ملف الأحزاب السياسية.
 - أمر حكومي يتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية.
9. إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بإحداث لجنة وطنية لملاءمة النصوص القانونية المتعلقة بمجال حقوق الإنسان وضبط مشمولاتها وتركيبتها وطرق سير عملها تم عرضه على مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة.
10. إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بإحداث منصة الخطاب البديل.

تقرير نشاط المصالح

في مجال منصة

الخطاب البديل

تقرير نشاط المصالح في مجال منصة الخطاب البديل

في إطار معاضدة جهودات الدولة في مكافحة كافة أشكال التطرف، ومنذ تركيز منصة للخطاب البديل، قامت المنصة بخلق ديناميكية مع منظمات المجتمع المدني لتطوير خطاب

بديل أو مضاد لخطابات الجماعات المتطرفة والإرهابية وترويجه على شبكات التواصل الاجتماعي وعبر مختلف الوسائط والمحامل وعلى سائل الاتصال السمعي والبصري. كما تعمل المنصة على تنمية شراكات مع عديد الشركاء الذين عبروا على استعدادهم للتعاون مع بلادنا في مجال الخطاب البديل باعتباره من الآليات الحديثة للوقاية من الإرهاب.

الإجازات الكمية والنوعية المسجلة:

تتمثل أهم الإنجازات في:

1. مشروع تلمنا تونس:

- الهدف: آلية لصنع وبت الخطاب البديل للعنف والتطرف،
- الجهة المستهدفة: مدارس نموذجية على غرار سيدي حسين والمرسى وحي الخضراء.

2. تعزيز دور المنصة ومكانتها إتصاليا وإعلاميا:

- التعريف بالنشاط: يوم إعلامي حول منصة الخطاب البديل،
- الهدف: عرض للتعريف بمنصة الخطاب البديل وأهم إنجازاتها منذ تركيزها،
- الزمان: 8 أبريل 2019.

3. الاحتفال بعيد الشهداء 9 أبريل 2019:

- التعريف بالنشاط: عرض نشاط فني بمناسبة الاحتفال بعيد الشهداء 9 أبريل 2019 تخلله عروض فنية وتقييم تداعيات وسائل الإعلام للفئات المستهدفة لعامة الشباب. وقد تم إنجاز فيديو تضمن شهادات لعائلات الشهداء،
- الهدف: تعزيز الحس الوطني.

4. الاحتفال بعيد الجمهورية 25 جويلية 2019:

- التعريف بالنشاط: إعادة توزيع النشيد الوطني،

- الهدف: حث الشباب وتعميق الحس وتعزيز روح الانتماء للوطن،

المشاريع المبرمجة لمنصة الخطاب البديل (نوفمبر 2019 إلى مارس 2020):

1. الإطار المؤسسي والقانوني: متابعة مشروع أمر حكومي والذي يتعلق بإحداث

وحدة تصرّف حسب الأهداف تخص تركيز منصة الخطاب البديل.

تعمل المنصة على ربط الصلة بالهيئات الدولية والسفارات بهدف إبرام شراكات تهدف

إلى توحيد الجهود وتوفير البنية التحتية المتوفرة لإنجاز مشاريع وبرامج مشتركة.

2. التعاون مع السفارة البريطانية: تم الاتفاق مع الجانب البريطاني على:

- توقيع اتفاقية بين منصة الخطاب البديل والسفارة البريطانية ومن بين بنود الاتفاقية

إعداد مخطط عمل استراتيجي وسيكون الاتحاد التونسيين المستقلين من أجل

الحرية الشريك الفني لتنفيذ الأنشطة متضمنا أهم الأولويات وتجدون في هذا نسخة

من المخطط.

3. التعاون مع السفارة الإسبانية:

- إعداد مخطط عمل بين منصة الخطاب البديل والسفارة الإسبانية.





عرض للتعريف بمنصة الخطاب البديل وأهم إنجازاتها منذ تركيزها بحضور السيد يوسف الشاهد
رئيس الحكومة، تونس، أفريل 2019



أنشطة الوزير

لدى رئيس

الحكومة

المكلف

بالعلاقة مع

الهيئات

الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان

العميد محمد الفاضل محفوظ



باليمين الدستورية على إثر تكليفه وزيرا لدى



رئيس الحكومة مكلفا بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان.
نوفمبر 2018 - الوزير محمد الفاضل محفوظ يصرح بمكاسبه عقب تعيينه وزيرا لدى رئيس
الحكومة مكلفا بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان.

نوفمبر 2018 - التقى السيد محمد فاضل
محفوظ الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف
بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع
المدني وحقوق الإنسان مساء اليوم الخميس
الوزير السابق السيد المهدي بن غربية. وكان
اللقاء مناسبة للتواصل وتبادل الآراء حول
أبرز المشاريع المتصلة باستكمال تركيز
الهيئات الدستورية المستقلة ودفع الشراكة مع
مكونات المجتمع المدني والمراجعات
القانونية المبرمجة لملاءمة التشريعات مع



المقتضيات الدستورية والمعايير الدولية فضلا عن النهوض بآليات مأسسة حقوق الإنسان ونشر ثقافتها
على نطاق واسع. وأعرب المهدي بن غربية بالمناسبة عن تمنياته للوزير محمد فاضل محفوظ بكل
حظوظ النجاح والتوفيق في مهامه الحكوميّة الجديد

نوفمبر 2018 - محمد
الفاضل محفوظ يؤكد على ضرورة
المضيّ في الخيار التشريعي
المتعلق بإحداث المنصة الإلكترونية
للجمعيات





-2018

نوفمبر

السيد محمد الفاضل محفوظ الوزير لدير نيسا الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني و حقوق الإنسان يعقد
 د سلسلة لقاءات مع رؤساء الهيئات الدستورية و الهيئات المستقلة

10 ديسمبر 2018 بحضور رئيس الحكومة يوسف الشاهد احتفالية خاصة بالذكرى 70 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.





ديسمبر 2018 - بمناسبة
الذكرى 70 للإعلان العالمي
لحقوق الإنسان: تكريم شباب
من كل ولايات الجمهورية
لتميزهم بمشاريع لتجسيم
حماية حقوق الإنسان في
تونس





ديسمبر 2018 - القصرين: الوزير محمد الفاضل محفوظ يشرف على متابعة الحملة الجهوية لمراقبة الاسعار ومقاومة الاحتكار والتهریب.



جانفي 2019 - التقى
محمد الفاضل محفوظ
الوزير لدى رئيس
الحكومة المكلف بالعلاقة
مع الهيئات الدستورية
والمجتمع المدني وحقوق
الإنسان مساء اليوم السيد



إيشيروكاباساو IchiroKabasawa المدير التنفيذي بالمنظمة اليابانية للابتكار الاجتماعي:

The Nippon fondation for social innovation



2019 -

جانفي



لدى لقائه الوزير محمد الفاضل محفوظ السفير برغاميني عبر بعثته في جناح التجربة الديمقراطية بتونس نسويؤ كدأنا لاتحادا لأوروببيد عمها بقوة.



فيفري 2019 - في إطار سلسلة اللقاءات التي يجريها بهدف تعميق الحوار حول واقع وآفاق



التشريعات الوطنية ومدى انسجامها مع أحكام دستور 2014 والمعايير الدولية، اجتمع محمد الفاضل محفوظ الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان اليوم الجمعة بالأستاذ بشير المنوب بالفرشيشي رئيس لجنة مراجعة مجلة الإجراءات الجزائية.

فيفري 2019 - استقبل محمد الفاضل محفوظ رئيس الجمعية التونسية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية أحمد كر، وخصّص اللقاء لمواصلة التنسيق بهدف الانتهاء من الصياغة الأولية لمشروع قانون جديد يقترح الوزير إعداده لمعالجة وضعيّة التداين المفرط للأفراد (Le surendettement) وعرضه على استشارة الجهات المعنية.



فيفري 2019 - استقبل محمد الفاضل محفوظ السيّد كارول ماكوين (Carol McQueen)



سفيرة كندا بتونس. وخصّص اللقاء للتباحث حول واقع وآفاق التعاون بين الجانبين التونسي والكندي في المجالات المتّصلة بنشر ثقافة حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وقيم المواطنة وتعزيز مسار تركيز الهيئات الدستورية والمستقلّة وتطوير الشراكة مع المجتمع المدني الوطني والدولي.



فيفري 2019 – التقى محمد الفاضل محفوظ الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان مساء اليوم وفدا عن الحركة العالمية من أجل الديمقراطية Mouvement Mondial pour la Démocratie التي تضم في عضويتها رئيس مركز دراسة الاسلام والديمقراطية رضوان المصمودي.



-2019

فيفري

التقى محمد الفاضل محفو ظالوز ير لديرئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الإنسان
 انمساء اليوم ميمينة ثابترئيسة الجمعية التونسية لمساندة الأقليات.



- 2019

فيفري

مشاركة محمد الفاضل محفو ظ الوزير المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الإنسان في أشغال المجلس
الافتتاحية للندوة العلمية حول " الحوار و التسامح و السلام في الخطاب الإذاعي "
و التي تنظمها النقابة الأساسية لأعو انمؤسسة الاذاعة التونسية بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للإذاعة.

- 2019

فيفري



الوزير لدير رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الإنسان محمد الفاضل محفو ظ فيلق
اء معاً أميناً عاماً لاتحاد الفنانين التشكيليين التونسيين و سامغر ساللهو السيدة
عايدة كشو خرو و منسقة الاتحاد بولاية صفاقس الفنانة التشكيلية.
" الحقوق الثقافية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان".



كان محمد الفاضل محفوظ الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان في استقبال رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي بمدينة جنيف السويسرية مساء الأحد 24 فيفري للمشاركة في الجزء رفيع المستوى من الدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان.

فيفري 2019 - في
إطار برنامج الدورة
40 لمجلس حقوق
الإنسان
بجينيف، محمد
الفاضل محفوظ يدلي
بكلمة تونس في
الاجتماع رفيع
المستوى للتعهدات
حول الأزمة





فيفري 2019 -



محمد الفاضل محفو ظيمنتتو نسفيا شغالا المؤ تمر العالميا لسابعلا لغاء عقوبة الإعدام.



مارس 2019- استقبل محمد الفاضل محفوظ الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان مساء اليوم السيد تيم كارتوايت Tim Cartwright رئيس مكتب مجلس أوروبا بتونس السيدة مونيكا مارتيناز Monica Martinez منسقة البرامج المشتركة بين مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي في تونس س. وتمحور اللقاء حول واقع وآفاق تعزيز التعاون بين الجانبين في المجالات المتصلة بتعزيز المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان طبقا للدستور والمعايير الدولية. كما تم التأكيد على أهمية دعم برامج الشراكة القائمة في إطار مساندة مسار تركيز الهيئات الدستورية ودعم استقلاليتها.

مارس 2019- استقبل محمد الفاضل محفوظ الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان ، ممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتونس، ليليا بيترس Lila Pieters. وتناول اللقاء واقع التعاون والشراكة بين الجانبين وسبل تعزيزه لا



سيّما في المجالات المتّصلة بحقوق الطفل ونشر ثقافتها.

مارس 2019 -



أعلن محمد الفاضل محفوظ وزير حقوق الإنسان والهيئات الدستورية والعلاقة مع المجتمع المدني عن الغلق الحالي الفوريلمركز



زيواء المهاجر ينظر يقبنيخداش بمدينة مدين، وذلك بعد زيارته للمركز .

مارس 2019- خلال الجلسة الافتتاحية للندوة الوطنية حول " الحق في النفاذ الى المعلومة: المكاسب والتحديات" #محمد_الفاضل_محفوظ_الوزير_لدى_رئيس_الحكومة_المكلف_بالعلاقة_مع_الهيئات_الدستورية_والمجتمع_المدني_وحقوق_الانسان * سان

نؤكد عز منا على مزيد عمهية النفاذ الى المعلومة وسعينا الحثيث بالتنسيق مع مختلف الأطر افا المعنية للمصادقة على الاوامر الترتيبية التيطا لانتظار هاومزيد عمالامكانيات البشرية والتكنولوجية الموضوع على ذمة الهيئات.



أشرف محمد الفاضل محافظ الوزير لدير رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان
انعلى موكب تريمو توديع على شر فالسيد تيريز الأبير و
Albero رئيسة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بمناسبة انتهاء مهامها بتونس.
و التتم اللقاء بفضاء قصر النجمة الزهر اءبضاحية سيد يوسعيد.



محمد الفاضل محافظ الوزير لدير رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان
حاشغالا لندوة الوطنية الملتزمة تحت سامي إشراف رئيس الحكومة حول " المعلومة الصحفية:
بين الحق في النفاذ وحماية المعطيات الشخصية ومكافحة الفساد. جربة - 22 مارس 2019

مارس 2019- محمد الفاضل محفوظ يلتقي مسؤولي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وجرى اللقاء بحضور السيد مازن أبو شنب ممثل المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس ; أمين عواض مدير عام مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بجنيف. وتمحور اللقاء حول الجهود والتضحيات التي تبذلها تونس في مجال



الإحاطة بالمهاجرين وطالبي اللجوء والتدابير المزمع اتخاذها مراعاة للمصلحة الوطنية وانسجاما مع المعايير الدولية في مجال التعاطي مع هذا الملف.



مارس 2019-



محمد الفاضل محفوظيشر فعلى موكبتكر يمالمووظفاتو العاملاتبمصالحالعلاقة معالهيئاتالدستوريةوالمجتمعالمدنيو
حقوقالإنسانبمناسبةالاحتفاءباليومالعالميللمرأة.

مارس 2019- اجتمع الوزير
لدى رئيس الحكومة المكلف
بالعلاقة مع الهيئات الدستورية
والمجتمع المدني وحقوق
الانسان محمد الفاضل محفوظ
مساء اليوم مع عبد الوهاب
الهاني عضو لجنة الأمم
المتحدة لمناهضة
التعذيب. ويندرج هذا اللقاء في
سياق تعزيز التنسيق والتشاور



مع الهيئات الأممية والحرص على تطوير الجهود المشتركة لدعم منظومة حقوق الإنسان.



مارس 2019 يحضر الوزير محمد الفاضل محفوظ شغال مجلس الأمن القومي بقصر قرطاج تحت إشراف رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي.



مارس 2019 - بمناسبة احتضان تونس لأشغال الدورة العادية الثلاثين للجنة العربية محمد الفاضل محفوظ يتوجه برسالة إلى الملوك والرؤساء والقادة العرب.



Fadhel Mahfoudh
29 mars

يطيب لي بمناسبة احتضان تونس لأشغال الدورة العادية الثلاثين للجنة العربية أن أرفع إلى أصحاب السمو والمعالي، الملوك والرؤساء والقادة العرب، الرسالة التالية:

ضيوف تونس الكرام، تحية طيبة ومرحبا بكم جميعا.

هنا تونس التي أحببتموها وحببتكموها بتقديركم وبمساندتكم. تونس التي تبادلتم شعنا في كل الدول العربية نفس الشعور.

إن شعبنا اليوم يعيش مخاضا حضاريا، وهو يأذن لنا بالتوق إلى الحرية والكرامة بصورة حتمية، والحنمية هي في نظرنا النقاء بين ما وهبنا إياه الله سبحانه وتعالى من ملكات من جهة، وبين إبداع الإنسان من جهة أخرى.

وإن لفداءكم السامي بهذه المناسبة هو أيضا لفداء تاريخي يرجو شعبنا في الدول العربية أن يكون خلافا على مستوى إعلان النوايا أولا والتخطيط لتجسيما ثانيا.

وإن أولوية الأولويات، كما نراها من موقعنا المتواضع، هي تنمية منظومة الحريات والحقوق وتوفير الضمانات لحمايتها ومأسستها وترسيخ قيم المساواة والعدل والسلام في مجتمعاتنا العربية، وفي مقدمة ذلك أولوية دعم حقوق المرأة والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وسائر الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبنا، انصارا لحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها.

ونفكم الله لما فيه خير شعبنا العربي الأبي، والسلام.

محمد الفاضل محفوظ

الوزير لدى رئيس الحكومة التونسية المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان



محمد الفاضل محفوظ يتوجه برسالة إلى الملوك والرؤساء والقادة العرب



بوحة الوزير لدى رئيس الحكومة التونسية المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وصحوف الإنسان محمد الفاضل محفوظ برسالة إلى الملوك والرؤساء والقادة العرب.



الشعاع المغربي: دعا محمد الفاضل محفوظ الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية اليوم الجمعة 29 مارس 2019 في رسالة وجهها للملوك والرؤساء المشاركين في القمة العربية إلى "تنمية منظومة الحريات والحقوق وتوفير الضمانات لحمايتها ومأسستها وترسيخ قيم المساواة والعدل والسلام في مجتمعاتنا العربية".

ودعا الوزير أيضا في رسالته التي وجهها بمناسبة احتضان تونس لأشغال الدورة العادية الثلاثين للجنة العربية إلى "أولوية دعم حقوق المرأة والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وسائر الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبنا، انصارا لحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها".

وهذا النص الكامل للرسالة المقتونة التي نشرتها الوزارة على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" "يطيب لي بمناسبة احتضان تونس لأشغال الدورة العادية الثلاثين للجنة العربية أن أرفع إلى أصحاب السمو والمعالي، الملوك والرؤساء والقادة العرب، الرسالة التالية:

ضيوف تونس الكرام، تحية طيبة ومرحبا بكم جميعا.

هنا تونس التي أحببتموها وحببتكموها بتقديركم وبمساندتكم. تونس التي تبادلتم شعنا في كل الدول العربية نفس الشعور.

إن شعبنا اليوم يعيش مخاضا حضاريا، وهو يأذن لنا بالتوق إلى الحرية والكرامة بصورة حتمية، والحنمة هي في نظرنا النقاء بين ما وهبنا إياه الله سبحانه وتعالى من ملكات من جهة، وبين إبداع الإنسان من جهة أخرى.

وإن لفداءكم السامي بهذه المناسبة هو أيضا لفداء تاريخي يرجو شعبنا في الدول العربية أن يكون خلافا على مستوى إعلان النوايا أولا والتخطيط لتجسيما ثانيا.

وإن أولوية الأولويات، كما نراها من موقعنا المتواضع، هي تنمية منظومة الحريات والحقوق وتوفير الضمانات لحمايتها ومأسستها وترسيخ قيم المساواة والعدل والسلام في مجتمعاتنا العربية، وفي مقدمة ذلك أولوية دعم حقوق المرأة والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وسائر الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبنا، انصارا لحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها.

ونفكم الله لما فيه خير شعبنا العربي الأبي، والسلام.



مارس 2019-

أشرف محمد الفاضل
محفوظ الوزير لدى
رئيس الحكومة
المكلف بالعلاقة مع
الهيئات الدستورية
والمجتمع المدني



وحقوق الإنسان مساء اليوم
على جلسة عمل تشاركية مع
ممثلي الهيئات المستقلة
بتونس بحضور مسؤولي
مكتب مجلس أوروبا بتونس
ولجنة البندقية ومفوضية



الاتحاد الأوروبي بتونس.



مارس 2019 - مشاركون بالاستشارة الإقليمية حول الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة يدعون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اعتماد محمد الفاضل محفوظ سفيراً شرفياً.



16

بمناسبة احتضان تونس لسلسلة من الاستشارات الإقليمية حول الهدف

"السلام والعدالة المؤسسات الفعالة"

من أهداف التنمية المستدامة للدول العربية التي أتيحت عنوان "

و التي تتنوع ببادر من مصالح الحكومة الرشيدة لدى رئاسة الحكومة وبرنامجا للأمم المتحدة الإنمائي تمتدعو محمد الفاضل لمحفوظ الوزير لدى رئيس الحكومة المكافأ بالعلاقة مع الهيئة الدستورية والمجتمع المدني و حقوق الانسان من قبل المنظمة ضيف شرف على هذا اللقاء الذي حضره عدد من كبار المسؤولين ولين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ونشاطا بمنظمة المدن



و الحكومات المحلية المتحدة و التحالف العالمي للمجتمعات السلمية و العادلة و الشاملة

أفريل

2019 اللقاء متعدد الأطراف و لخطوة عمل منصة الخطاب البديل لمكافحة التطرّف تحت إشراف رئيس الحكومة مة يوسف الفاشاه



د.



أفريل 2019 - امضاء اتفاقية شراكة
في مجال الخطاب البديل ومناهضة
التطرف بين مصالح الوزير لدى رئاسة
الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات
الدستورية والمجتمع المدني وحقوق
الانسان ومؤسسة التلغزة التونسية.
منصة_الخطاب_البديل..تشاركية تتعزز
مع قوى المجتمع المدني ومؤسسات
وهياكل الإعلام.

أفريل 2019 - في لقاءها مع
الوزير محمد الفاضل محفوظ



أشادت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتونس Begona Lasagabaster بموقع تونس المتميز في مجال
مناصرة حقوق المرأة وتعزيز المنظومة القانونية الراعية لها.

أفريل 2019 - استقبل محمد
الفاضل محفوظ الوزير لدى
رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة
مع الهيئات الدستورية والمجتمع
المدني وحقوق الانسان ، سفير
فرنسا بتونس أوليفييه بوافر
دافور. وخصّص اللقاء لتناول واقع
التعاون القائم بين تونس وفرنسا
في المجالات المتّصلة بالحوكمة



وحقوق الإنسان ودعم حرية التعبير وبحث سبل تطوير فرص الشراكة القائمة بين الجانبين.

أفريل 2019 - استقبل محمد
الفاضل محفوظ الوزير لدى رئيس
الحكومة المكلف بالعلاقة مع
الهيئات الدستورية والمجتمع
المدني وحقوق الانسان رئيس
اتحاد وكالات الانباء العرب.



أفريل 2019 -



إثر لقائهما بمحمد الفاضل محافظ الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوقاً لإنسان، أكتلورينا لاندو،
Lorena ando رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة OIM في تونس، استعداد المنظمة لمواصلة دعم جهود تونس في معالجة ملف ال هجرة غير النظامية.

أفريل 2019 -



استقبل محمد الفاضل محافظ الوزير المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان،
وفداع المنظمة الدولية غير الحكومية " أكسسناو " Access Now،
وخصصا للقاء للتباحث حول توفير كلّظر وفنجاح المؤتمر العالمي التأسع حول " حقوق الإنسان في العهد الرقمي "
الذي تستعد المنظمة وفعها فيتونس لتتظي مهبتونس من 11 الى 14 جوان 2019. حيث أعربت منظمة
"أكسس ناو" الدولية أن تونس أول بلد بإفريقيا والشرق الأوسط يحظى بشرف احتضان المؤتمر
العالمي حول "حقوق الإنسان في العهد الرقمي"

ماي 2019 - في لقائه مع
الوزير محمد الفاضل
محفوظ



Guillermo

ARDIZONE

أعر بغيلار مو أريز ونقار سيا

GARCIA سفير اسبانيا بتونس نعتقد ببلاد هلماتميز بها لانتقالا لديمقر اطي فيتونس نتمسك بخيار اتالحوار و التوافق و رصعلى دفع مسار اتالاصلاحو التتمية بالبلاد، مشددا على أهمية تعزيز الدعم لالدوليتونس في هذا المرحلة الهامة منتار يخها مضيفا أنتونس نتمثل علامة مضيئة في محيطها الدولي بفضل نمو دجال ديمقر اطيالفر يدالذي نجحت في تأسيسه.

ماي 2019- نحو

تنظيم ورشة عمل

دولية بتونس حول

مراقبة دستورية

مشاريع القوانين.

استقبل الوزير

محمد الفاضل

محفوظ السيدان

سليم بن عبد السلام

ممثل الاتحاد



الدولي للمساعدة القانونية "إيلاك" ILAC بتونس وخالد العياري الرئيس السابق للهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين بحضور ميشال لوقنا برات Michel LOGNA-PRAT الخبير المعتمد ببرنامج دعم إصلاح القضاء بتونس.

2019-

ماي



لقاء محمد الفاضل محفوظ الوزير لديرئيس الحكومة المكلف بالعلاقة معالهيئاتالاستورية و المجتمع المدني و حقوق الإنسان برئيسالجمعية التونسية لرعاية الأطفال المصابين بالتوحد.



ماي 2019 - استقبال محمد الفاضل محووظا السيدة غولدا الخوري

Golda Khoury، مدير مكتب منظمة الأمم المتحدة للترفيه والعلوم والثقافة (يونسكو) فيالرباط، وممثلتها لدى تونسو المغربو الجزائر وموريتانيا. وتناو لاللقاء سببتعزيز التعاون فيالمجالالاتالمتصلة بالتربية على حقوق الإنسان ونشر ثقافتها. كما خصصا للقاء لبحث إمكانية تنفيذ برامج مشتركة بالتعاون مع مكونات المجتمع المدنيالوطني والدولي فيالمجالالاتالاهتمام المشترك.

2019

23 ماي



كلّف رئيس الحكومة، يوسف الشاهد، كلاً من الوزير المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، محمد الفاضل محفوظ ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، عبد الباسط بن حسن، بتجسيم مبادراتها المتعلقة بإرساء ميثاق قواعد السلوك السياسي، وذلك خلال اللقاء الذي جمع بينهم صباح اليوم الخميس بدار الضيافة بقرطاج.



الشاهد يكلف محفوظ وبن حسن لتجسيم مبادرة إرساء قواعد السلوك السياسي

15:40 23 ماي 2019

كلّف رئيس الحكومة، يوسف الشاهد، كلاً من الوزير المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، محمد الفاضل محفوظ ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، عبد الباسط بن حسن، بتجسيم مبادراته المتعلقة بإرساء ميثاق قواعد السلوك السياسي، وذلك خلال اللقاء الذي جمع بينهم صباح اليوم الخميس بدار الضيافة بقرطاج.

وقال محفوظ في تصريح صحفي إثر المحادثة "إن رئيس الحكومة أكد على ضرورة التعجيل بإطلاق المشاورات مع الأحزاب السياسية والمنظمات وسائر القوى الوطنية، لإعداد ميثاق قواعد السلوك السياسي، في شكل مدونة سلوك تُساعد على وقف موجة العنف التي تجتاح الخطاب السياسي وخفض منسوب الإحتقان والتوتر اللذين يُميزان المشهد السياسي التونسي"، وفق ما جاء في بلاغ لرئاسة الحكومة.

وأضاف الوزير أنه سيتم التعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان، "لإجراء مشاورات موسّعة قصد الصياغة التشاركية لميثاق قواعد السلوك السياسي وتوقيع هذه الوثيقة الجامعة خلال الأسابيع القادمة، حتى يتوفر للأحزاب السياسية مدونة سلوك تحدد الإلتزامات الأخلاقية للمتنافسين في إطار الإستحقاقات الإنتخابية القادمة".

من جهته أكد بن حسن "الحاجة إلى تحقيق فهم مشترك حول قواعد إرساء خطاب سياسي بديل يتسامى عن كافة مظاهر الفلّو والعنف ويحتكم إلى قواعد المنافسة السياسية السليمة ومبادئ الديمقراطية وأخلاقياتها، طبقاً لأحكام الدستور وسلطة القانون وعلويته".

يُذكر أن رئيس الحكومة كان أعلن خلال كلمة توجه بها إلى التونسيين، يوم 17 أفريل 2019، عن فتح مشاورات مع الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية لوضع ميثاق للأخلاق السياسية تبنها كافة المكونات، ملاحظاً أن الهدف من هذه المبادرة هو تنقية الأجواء في الساحة السياسية من أجل حماية المكسب الديمقراطي للشعب التونسي، دون إقصاء.



ماي 2019 -

محمد الفاضل محفوظ وزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان يلتق



يعاد لالخبثانيو اليصفاقس.

2019 -

جوان

أشرف محمد فاضل محفوظ وزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان نصيحة الس

يدعاد لالخبثانيو اليصفاقسبمقر الولاية على تنظيم نشاطتو عويلتسجيلمجموعه منالعاملاتالافلاحياتبمنظومة
“أحميني” خلالاللقاءالجهويالثانيحو لالتعريفبهذهالمنظومة.



- 2019

جوان



البرلمان يصادق على مشروع القانون الأساسي المتعلقة بتهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة برمتها خلال جلسة عام
 ة عقدها، الخميس 13 جوان 2019
 بباردو، بحضور محمد الفاضل محفو ظالوزير المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان على
 مشروع القانون الأساسي المتعلقة بتهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة برمتها —
 صوت لصالح المشروع وعدو ناحتفاظ ودون رفض.

جوان 2019-



التقى محمد الفاضل محفو ظالوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان
 انيمكتبه وفدا عن الهلال الأحمر التونسي لتقديمهم تيسر هذا المنظمة الدكتور عبد اللطيف شابو، وتناول اللقاء



معالجة ملف اللاجئين والتعاطيا لإنسانيمعضايا الهجرة.

2019 -

جوان

لجنة البندقية تدعو محمد الفاضل محفو ظللمشارك في دورتها
119، بدعوة من اللجنة الأوروبية للديمقراطية عن طريق القانون
"لجنة البندقية"



يشار كمحمد الفاضل محفو ظلوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان
سانفيا الدورة 119 لهذه اللجنة المنعقدة بإيطاليا من 20 إلى 23 جوان 2019.

جوان 2019-



في إطار دعم التعاون والمشاركة في مجال حقوق الإنسان التقى محمد الفاضل محافظ الوزير لدير رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، بوفد عن المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان تقدمه كارينا بولنتز مديرة برنامج النشر والأوساط وشمال أفريقيا. وتتمحور اللقاء حول تعزيز التعاون والمشاركة بيننا لخلق قدرات تطوير مهارات العاملين في مجال حقوق الإنسان في عدد التقارير ومواءمة التشريعات التونسية مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية.

جوان 2019-



تباحث محمد الفاضل محافظ الوزير لدير رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان اناليوم مع وفد عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (DRI) Democracy Reporting International يضم مديرها الإقليمي Hervé De Baillenx ومدير البرامج Josselin وLeon وفر دوسبنساي المسؤولة عن برنامج دولة القانون،

وأندر جهذ اللقاع ففإطار سعممصالحالعلاقة معالهيئاتالدستوريةوالمجتمعالمدنيو حقوقالانسانالى مزيدا لافتحاحلى



المنظماتالدوليةالداعمةللانتقالالديمقراطيو لمبادئدولةالقانونفيتونسو عقدشراكاتعملوتبادلخبر اتفيمجال.
جوان 2019-

استقبلمحمدالفاضلمحفوظالوزير لديرئيسالحكومة المكلفبالعلاقة معالهيئاتالدستوريةوالمجتمعالمدنيو حقوقالإنسانظهر اليومأحمدعسافالوزير رئيسمجلسإدارة وكالةالأخباروالمعلوماتدولةفلسطينالذييؤديزيارة عملاى تونسلتوقيعاتفاقيةتعاونبينوكالتيا لأخبارالتونسيةو الفلسطينية.

وقدحضر اللقاع كلمنساعدسفير دولةفلسطينبنونسهايلفهومور شيدخشانةالرئيسالمدير العاملكالة تونسللأخبار.

جوان 2019- التقى محمد
الفاضل محفوظ الوزير لديرئيس
الحكومة المكلف بالعلاقة
مع الهيئات الدستورية والمجتمع
المدني وحقوق الانسان صباح
اليوم وفدا عن



ومنظمة مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن مكتب تونس
(DCAF). وخصّص اللقاء لاستعراض التعاون والشراكة في المجال المتصلة بنزوح العنف وضمان سيادة القانون واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان.



جوان 2019- أكد محمد الفاضل محفوظ لدى لقائه وفدا عن اللجنة الأمريكية لحماية الصحفيين
Committee to Protect Journalists
أن حرية الصحافة واستقلاليتها ومناعة مؤسساتها مكسب دستوري لا يقبل المساومة وضمانة أساسية لنجاح المشروع والديمقراطية
اشتبونس.

جوان 2019-



محمد الفاضل محفوظ ياتقينا نشطاء ضدّ عقوبة الإعدام

كان لمحمد الفاضل محفوظ الوزير لذي رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الإنسان لقاء بشكر يلطيفرئيسا لإئتلاف التونسيلإلغاء عقوبة الإعدام و أقية شهيدة الكاتبة العامة لإئتلافونيكولا بيرون Nicolas PERRON مدير البر امجبالإئتلافالدولي ضد عقوبة الإعدام.

جويلية 2019 - عقد محمد
الفاضل محفوظ، الوزير
لذي رئيس الحكومة المكلف
بالعلاقة مع الهيئات
الدستورية و المجتمع المدني
و حقوق الإنسان بحضور
عبد الباسط بلحسن، رئيس
المعهد العربي لحقوق



الإنسان اجتماعا تشاوريا مع عدد من رؤساء و مديري المؤسسات الإعلامية حول المدونة السياسية التي كلفها رئيس الحكومة بإعدادها بالتشاور مع سائر القوى الوطنية و الأحزاب السياسية و مكونات المجتمع المدني.

جويلية 2019 - في إطار
سلسلة من اللقاءات
التشاورية مع القوى
السياسية و مكونات المجتمع
المدني، العميد محمد
الفاضل محفوظ الوزير لذي
رئيس الحكومة المكلف
بالعلاقة مع الهيئات
الدستورية و المجتمع المدني
و حقوق الإنسان و عبد



الباسط بن حسن رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان يعقدان اجتماعا تشاوريا مع ممثلي الأحزاب السياسية حول التوجهات و المحاور الكبرى لمشروع ميثاق قواعد السلوك السياسي الذي دعا رئيس الحكومة إلى إرسائه.

جويلية 2019 -



مقرحاتالهيئاتالدستوريةوالمستقلةحولمشروعميثاققواعدالسلوكالسياسي محور جلسةتشارورية



جويلية 2019-



محمد الفاضل محفو ظيانتقو فدا عن منظمة التحرير الفلسطينية

استقبل محمد الفاضل محفو ظالوزير لدير نيسا الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الانسان سانظر اليوم وفد فلسطيني برئاسة أحمد سعيد التميمي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية و رئيس دائرة



قوقا لانسانو المجتمع المدني، الذي أحاط بهما يتعرض لها الشعب الفلسطيني من انتهاكات حقوق الإنسان بسبب الممارسات التي تترافق ها الكيان المحتل.

جويلية 2019- استقبل محمد
الفاضل محفوظ الوزير لدى رئيس
الحكومة المكلف بالعلاقة مع
الهيئات الدستورية والمجتمع
المدني وحقوق الإنسان ظهر اليوم
وفدا عن مكتب منظمة "أوكسفام
"OXFAM بتونس تتقدمه هالة
الغربي مديرة المكتب . وتناول
اللقاء آفاق التعاون والشراكة في



المجالات المتصلة بمناصرة حقوق المرأة ونشر ثقافتها ودعم العمل التشاركي مع قوى المجتمع المدني
في هذا المجال.



2019

بمناسبة العيد الوطني للجمهورية الموافق الخامس والعشرون من يوليو

تولت مصالح الوزير لدير رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان
(منصة الخطاب البديل) بالاشتراك مع وزارة الدفاع الوطني (طاقم الموسيقى العسكرية) ووزارة الشؤون والثقافية
(الأوركستر السنفونيالتونسيومسرحالأوبرا)

ومؤسسة التلفزيون التونسية ومؤسسة الإذاعة التونسية إنتاج النشيد الوطنيالسميبدأءكلمنا الفنانلطفيوشناقو الفنانصا
بر الرباعيو الفنانة أمينةفاختو عزفالأوركستر السنفونيالتونسيوطاقمالموسيقىالعسكرية.



أوت 2019 - استقبلا العميد محمد الفاضل محفو ظالسيد عبد الباسط بنحسندرئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، وخصّصا للقاء للنظر في تقدم مسار إعداد مشروع ومدونة السلوك السياسي ومختلف الملاحظات والمقترحات المستخلصة من سلسلة الاجتماعات واللقاءات التشاورية التي تم عقدها للعرض مع ممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية وقوى المجتمع المدني والوطنيو الدوليو المؤسسات الإعلامية والباحثينو الخبراء في المجال. وتم التأكيد خلال هذا اللقاء على أهمية مواصلة هذا المسار الاستشاري لإعداد هذه المدونة واستكمالها. وسيتم اصدار هذا المسار التشاركي تحت إشراف الإدارة العامة لحقوق الإنسان بمصالح رئاسة الحكومة والمعهد العربي لحقوق الإنسان.

**ألبوم صور
لفريق عمل
مصالح العلاقة
مع الهيئات
الدستورية**

والمجتمع المدني وحقوق الانسان













